

باشاغا يحيك قصة انتهاكات للجيش الليبي في ترهونة

● طرابلس - يعد تركيز وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا على الليبي في مدينة ترهونة جنوب شرقي العاصمة طرابلس، محاولة للتغطية على انتهاكات ميليشيات قوات الوفاق المدعومة من تركيا بالمرتزقة والأسلحة، وهي انتهاكات أثارت صدمة كبيرة في الداخل والخارج.

ونقلا عن قناة "ليبيا الأحرار"، قال وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا "إن ما قامت به عناصر تابعة للمؤسسات الأمنية في حكومة الوفاق بعد انتهاكها لحقوق الإنسان".

ونأتي تصريحات باشاغا لغض النظر عن انتهاكات ميليشيات السراج وتحويل اهتمام الرأي العام الدولي نحو الجيش الوطني الليبي بحك سيناريو الانتهاكات والتجاوزات ضد. وندد رئيس الوزراء في الحكومة الليبية المؤقتة عبدالله الفني بالانتهاكات الخيرية على ملف حقوق الإنسان التي جرت على أيدي الميليشيات المدعومة من تركيا، بعد دخولها مدن المنطقة الغربية، مستنكرة ما حصل على أيديها من تدمير للممتلكات العامة والخاصة هناك.

والأسبوع الماضي، استعادت ميليشيات الوفاق المدعومة من تركيا مدينة ترهونة في إطار صد عملية الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وتحرير العاصمة طرابلس من الفصائل المتشددة والمرتزقة وغيرها. وأظهرت مقاطع فيديو نشرت على مواقع مختلفة بالإنترنت مدهامة ميليشيات الوفاق منازل للمحاربين وقيامها بأعمال نهب للمحاربين وإذراك النار فيها، ونسبت قوات السراج تلك إلى تعاون المدنيين وأصحاب تلك المحلات التي وقع انتهاكها مع قوات المشير حفتر.

وقال رئيس ديوان المجلس الأعلى لمشايخ وأعيان ليبيا محمد المصباحي بشأن الانتهاكات الحاصلة، إن "أكثر من 4 آلاف عنصر من جبهة النصرة والمتطرفين المواليين لتركيا دخلوا ترهونة وهو ما تسبب بنزوح الآلاف من المدنيين، فيما تعرض من تبوقا في المدينة للقتل".

وكانت حكومة الوفاق أعلنت السبت إطلاق عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على مدينة سرت على بعد 450 كلم شرق طرابلس، في خطوة تصعيدية تشن كل مساعي إرساء السلام في ليبيا، على الرغم من الإجماع الدولي على ضرورة وقف إطلاق النار والنزاع إلى الحل السياسي والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وقال المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري إن "الميليشيات المدعومة من تركيا ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين"، معتبرا أن أنقرة تستغل عضويتها في

أظهرت مقاطع فيديو نشرت على مواقع مختلفة مدهامة ميليشيات الوفاق منازل لعائلات وقيامها بأعمال نهب للمحاربين

وقام التدخل العسكري التركي الصراع بين الفرقاء الليبيين، وقوض المساعي الدولية لإرساء الأمن والسلام في ليبيا، حيث تسعى أنقرة لتوسيع نفوذها شمال أفريقيا والمتوسط وتثبيت حكم الإخوان. وعبر ناشطون سياسيون ليبيون عن رفضهم للتواجد التركي في ليبيا وتعاون السراج مع القوات التركية، منددين بما اعتبروه ولاء الدولة "المدنية السراجية بالنكته التركية". وفي الوقت الذي يدعو فيه المجتمع الدولي لوقف القتال في ليبيا ونبذ كل التدخلات العسكرية الخارجية وطرد المرتزقة من ليبيا ونزع سلاح الميليشيات، أضافت مصادر إعلامية تركية الثلاثاء أن أنقرة أرسلت مجموعة من السفن والمعدات العسكرية إلى المياه الإقليمية الليبية.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وقع مع السراج أواخر الشهر الماضي اتفاقا أمنيا وعسكريا موسعا، كما وقع الطرفان على نحو منفصل مذكرة تفاهم حول الحدود البحرية، اعتبرتها عدة دول منها مصر واليونان انتهاكا للقانون الدولي.

سعيد والفخفاخ يحبطان مساعي الغنوشي لتوسيع الحكومة

النهضة تلجأ إلى «قلب تونس» للرد على دعم شركائها لمساءلة الغنوشي



اتفاق سعيد والفخفاخ يبرك حسابات الغنوشي

استياء كبيرا صلب انتصارها وقواعدها. ويرى مراقبون أن الخطوة ستغذي مطالب تغيير القيادة داخل الحركة التي تستعد لعقد مؤتمرها الحادي عشر وسط تنامي المطالب بعزل رئيسها راشد الغنوشي. ومن شأنه أن يساهم رفض النهضة للائحة البرلمانية في تقليص انتصارها وتنازل خزائنها الانتخابية لصالح ائتلاف الكرامة الذي أصبح في نظرهم ممثلا لقناعاتهم، وهو ما يهدد مستقبل الحركة التي تستند على قاعدة شعبية عريضة.

وكان رئيس حركة النهضة راشد قد أكد في تصريح إعلامي أجراه مؤخرا، على ضرورة توسيع الائتلاف الحكومي وتشريك حزب قلب تونس في الحكومة. وترأهن الحركة الإسلامية (54 نائبا) على جبهة برلمانية واسعة تجمعها بكتلة حزب قلب تونس (28 نائبا) وكتلة ائتلاف الكرامة الإسلامي (19 نائبا) لابتزاز حكومة إلياس الفخفاخ وفرض أجندتها على ائتلاف حكومي يسيطر عليه كل من حركة الشعب والنيار الديمقراطي. والأسبوع الماضي، امتنعت حركة النهضة عن التوقيع على وثيقة الاستقرار والتضامن التي عرضها الفخفاخ على مكونات الائتلاف الحكومي التي أدخلت عليها تعديلات، مبررة قرار امتناعها بضرورة تشريك حزب نبيل القروي في الحكم. ووثيقة التضامن والاستقرار التي وقعته الأحزاب المشكلة للحكومة ويتضمن أبرز محاور برنامج الحكومة الحالية.

النواب بسحب الثقة من الغنوشي وتجنحه من رئاسة البرلمان، بالإضافة إلى تصدع العلاقات مع حزب حركة الشعب (حليف الحكم) واشتراط النهضة التخلي عنه، فضلا عن واقع نهضوي مازوم داخل ينادي أصحابه بتنحي الغنوشي عن رئاسة الحركة قبل المؤتمر الحادي عشر وهو ما يخلق عزلا لرئيس النهضة على جميع الواجهات.

وفاقم تصويت حركة الشعب وتحيا تونس لصالح لائحة مساعلة بشأن أداء الغنوشي الدبلوماسي، ودفعه الموقف التونسي إلى لعبة الأقطاب، خلافاتها مع النهضة، وسط تصريحات ومشاحنات من الطرفين وصلت حد اشتراط النهضة إقصاء حركة الشعب من الائتلاف الحاكم، وهو ما أثار حفيظة قياديي الشعب الذين قالوا إن وجودهم بالحكومة ليس هبة من النهضة ولا من غيرها، وأن وزنهم البرلماني منجم هذا الحق.

والأسبوع الماضي، نجحت رئاسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى في توحيد شق كبير من القوى المدنية والسياسية المناوئة لتدخل الغنوشي في الملف الليبي ودعمه للمحور التركي القطري، وصوتت لفائدتها حركة الشعب وتحيا تونس (شركاء الحكم).

وعققت تصويت نواب الحركة ضد لائحة تطالب فرنسا بالاعتذار للتونسيين عن حقبة الاستعمار تقدم بها حليفها الإسلامي ائتلاف الكرامة إلى البرلمان، هوة الخلافات داخل الحركة الإسلامية، وخلف

وأكد الأمين العام لحزب "تونس إلى الأمام" عبير البريكي في تصريح خاص لـ "العرب"، أن الأمور أصبحت معقدة في البرلمان والحكومة والشهد ازداد سوءا، وهو ما سيجعل حركة النهضة تبحث عن حلفاء جدد، وربما ستعود إلى البحث حتى داخل التحالف الحكومي عن رفاق للتركيز من جديد كاحسن ما يكون".

وأضاف البريكي أن "رئيس الجمهورية يدفع في اتجاه تغيير جديد بعد تعطل القوانين، عن طريق المزيد من تعقيد المشهد، فهو يطرح انتخابات جديدة على قاعدة المجالسية والشعب يريد، فضلا عن الدعوة للتجمع يوم 14 يونيو ورفع حظر التجوال، وهي قرارات مدروسة للدفع نحو التغيير".

ويطرح العامل السياسي الجديد مدى قدرة الحركة الإسلامية على إعادة توزيع الأدوار والبحث عن "منفذ" بعد استبعاد قلب تونس وتوتر علاقاتها بائتلاف الكرامة (القريب من النهضة) بعد جلسة سقوط لائحة اعتذار فرنسا من الشعب التونسي في ما يتعلق بالحقيقة الاستعمارية، وهي لائحة أحبطتها النهضة.

وفي وقت سابق رفض الفخفاخ إشراك قلب تونس ضمن حكومته وقال إن "حكومته ستكون على أساس الأحزاب المساندة لسعيد"، بينما خاض رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وتتعدد وضعية حركة النهضة أكثر فأكثر بعد وضع برلماني مازوم يطالب فيه

معركة ليّ الذراع بين رؤوس السلطة في تونس مستمرة بعد اتفاق رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة على عدم إشراك حزب قلب تونس ضمن التحالف الحاكم، في الوقت الذي تسعى فيه حركة النهضة الإسلامية إلى المراهنة عليه كحليف بارز في ائتلاف حكومي متوتر العلاقات، وهو ما يساهم في عزل النهضة ويفاقم أزمتهما برلمانيا وحكوميا.

● تونس - يفاقم اتفاق قيس سعيد وإلياس الفخفاخ باستبعاد حزب قلب تونس الذي يقوده رجل الأعمال نبيل القروي من المشاركة في الحكومة، مشاكل حركة النهضة في التحالف الحاكم، في ظل صراع يقوده الحركة مع شريكين رئيسيين في الحكومة، وهما حركة الشعب (قومي) وتحيا تونس الذي يرأسه رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد.

وطالب قيس سعيد من الفخفاخ في محادثات جرت بينهما، التمسك بعدم تشريك قلب تونس في الحكومة وعدم الاستجابة لطلب النهضة الذي يندم على ضرورة توسيع الائتلاف الحكومي وتشريك حزب قلب تونس في سياق حساباتها لإخراج حركة الشعب وتحيا تونس بعد وقفهما وراء مساعلة رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي في البرلمان. ودعا سعيد الفخفاخ إلى المحافظة على نفس الثوابت التي تشكلت وفقها حكومته وهي عدم تشريك حزب تنازل حوله شبهات فساد مالي، مؤكدا على ضرورة الامتناع على إجراء تحويل وازاري يتم بمقتضى تعيين بعض الشخصيات المقترحة من حزب القروي على رأس بعض الوزارات.



عبيد البريكي
النهضة تبحث عن موقع حكومي في وجه ضغوط سعيد والفخفاخ

وعبر الفخفاخ لقيس سعيد عن موافقه الخات من مسالة عدم تشريك حزب قلب تونس وكذلك الحزب الدستوري الحر في الحكم، مشددا على تمسكه بضرورة مكافحة الفساد وعدم تعيين أي شخصية يشتبه في ارتباطها بملفات فساد. ومن شأن هذا القرار أن يضاعف الضغط على رئيس حركة النهضة والبرلمان، راشد الغنوشي الذي كثيرا ما سعى إلى ضم قلب تونس لتوسيع الحزام السياسي للحكومة وسحب حليف جديد.

الأصالة والمعاصرة يستعيد توازنه لمقارعة غريمه العدالة والتنمية

محمد ماموني العلوي

الرياب - شدد رئيس حزب الأصالة والمعاصرة عبدالمطيف وهي خلال جلسة الأسئلة الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة بمجلس النواب الأربعة على أن حزبه سيسحب أي دعم لخطوات الحكومة المقبلة غير المحسوبة، لكون قراراتها حتى الآن ما هي إلا خطوات فاشلة لا ترقى إلى طموحات المواطنين والمواطنيين، في خطوة قال مراقبون إن الهدف منها إثبات أن "الأصالة والمعاصرة" قد استعاد عافيته.

ولم يجد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، في رده على النائب عبدالمطيف وهي سوى اتهامه بمحاولة القفز على ما يحدث داخل حزبه، عندما اتهم الحكومة بتدبير الجائحة بنوع من الارتباك، سورا أن هذا السلوك "يعكس أزمتمكم وصراعاتكم المتتالية، والسير في هذا النهج لن يفيدكم سياسيا".

وظهر سعد الدين العثماني غير راض على هذا الخطاب السياسي، الذي أكد أنه يجب أن يكون مسؤولا، مضيفا أن الحكم على أعمال الحكومة بالفشل نظرة سوداوية.

وبدأت التصريحات المتبادلة بين الطرفين ملامح التقارب الذي بدا ممكن مؤخرا، حيث لم يستبعد مراقبون تحالف الحزبين مع اقتراب الانتخابات

التشريعية، خصوصا أن هناك من قيادات الأصالة والمعاصرة من لا يزال متشبها برأيه حول انتماء العدالة والتنمية إلى حركة الإخوان رغم إنكار الحزب الإسلامي لهذا الربط مرارا.

وكان عبدالمطيف وهي قد فتح باب التاويلات في تغيير طريقة عمل حزبه وتدبير تحالفاته عقب انتخابه أمينا عاما للحزب في فبراير الماضي، حيث أنه سوق لنفسه كرجل التوافق ولا مشكلة له مع حزب العدالة والتنمية من حيث المبدأ، مبديا في أول تصريح صحافي له عقب انتخابه، استعداد حزبه للتحالف مع حزب العدالة والتنمية.

لكن اختياره لمجلس النواب كي يعلن أنه لن يوقع صكا على بياض للحكومة التي يترأسها العدالة والتنمية، جعل مراقبين يؤكدون أن وهي يستتر عافيته من جديد لتبني فلسفة الحزب القائمة على مقارعة الإسلام السياسي.

وسيق لعضو المجلس الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة خالد أشيبان، أن انتقد إدارة الإسلاميين للحكومة ولأزمة البلاد على سعيد اجتماعي. وأشار بانقول إنه "يقتضي الدفاع كاول حزب معارض في البلد عن حقوق الشعب ضد القرارات الكارثية التي اتخذتها حكومات الإسلاميين طيلة السنوات الماضية".

ووجه عبدالمطيف وهي كلمة لرئيس الحكومة قائلا "إن المواطنين اصيبوا بخيبة أمل إزاء قراراتكم الاقتصادية والاجتماعية التي باتت تثير مخاوف كل فئات وشرائح المجتمع"، منبها العثماني إلى أن "المقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى قد أنهكت بعدما تحملت بكل حس وطني وكل مسؤولية عبء المساهمة في مواجهة الجائحة".



عبدالمطيف وهي
المواطنون اصيبوا بخيبة أمل إزاء قرارات الحكومة الاقتصادية

والتنمية على قيادة الحكومة المقبلة. وشدد عبدالمطيف وهي، أمام النواب، "إننا سننظر أوفياء لقناعاتنا ولما وقفنا، ولدفاعنا عن الديمقراطية والشرعية الانتخابية"، داعيا الحكومة إلى "فتح حوار شفاف وواضح من موقع المسؤولية تجاه الأحزاب السياسية، وليس فقط الإنصات والإدعاء بعدم التوفر على المعلومات لتأجيل الأجوبة".

ويرى مراقبون أنه لا يمكن التكهن بخطى عبدالمطيف وهي الذي حاول إظهار مخلصه ضد من كان يقول إنه لا مشكلة في التعاون معهم، لكن يرى هؤلاء أن المشكلة التي ستواجه القيادة الجديدة هي خلق قاعدة شعبية وشبابية تؤمن بدوافع وبرامج الحزب المعارض.

المغرب يستعد للخروج من الحجر

● الرباط - بدأ المغرب يتخذ خطوات أولية تمهيدا للخروج من مرحلة الحجر الصحي التي فرضها قبل ثلاثة أشهر من أجل التصدي لانتشار وباء كورونا، بعد أن قررت الحكومة التخفيف من الحجر.

ومن المنتظر أن تنظم وزارة الصحة والاتحاد العام للمؤسسات المغربية حملة فحص مشتركة تخص الموظفين والعامل، بحسب بيان مشترك صادر عن الجانبين.

وبحسب البيان "ستسمح هذه العملية لرؤساء الشركات بحماية الموظفين والحد من خطر انتشار الفيروس من خلال تطبيق اختبارات الفحص على موظفيهم، مثل عملية الفحص الضخمة التي أجريت منذ 16 مايو في المؤسسات المصرفية والتي أعطت نتائج ممتازة من خلال اكتشاف حالات مصابتين فقط من بين أكثر من 8.100 اختبار تم إجراؤها حتى الآن".

وقرر المغرب الثلاثاء التخفيف تدريجيا من إجراءات الحجر وتمديد حالة الطوارئ الصحية.

وقالت الحكومة في بيان صدر في أعقاب اجتماع المجلس الوزراء إن الأخير صادق على "التخفيف التدريجي لتدابير الحجر الصحي عبر مراحل، أخذ بعين الاعتبار التفاوت الحاصل في الوضعية الوبائية بين الجهات".

وأعلن المغرب في 20 مارس حالة طوارئ صحية فرض بموجبها حجرا يحد من التنقلات بقصد التصدي لانتشار الوباء. وقررت الحكومة تمديد حالة الطوارئ الصحية "التي تمكن الحكومة من اتخاذ تدابير استثنائية للحد من تداعيات هذا الوباء" شهرا آخر حتى 10 يوليو، بحسب البيان. واستؤنف النشاط الاقتصادي تدريجيا في الأسبوعين الأخيرين، علما أن المغرب تكبد خسائر قدرتها رسميا بقرابة 100 مليون دولار يوميا خلال شهرين من الحجر الصحي.

وعلنت السلطات منذ بدء الأزمة عدة إجراءات لدعم الشركات والمتوقفين عن العمل في القطاعين المنظم وغير المنظم، بينما ينتظر إقرار قانون مالية معدل لمواجهة تداعيات الجائحة.